الأنباء
السبت 13 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

اقتراح بقانون قدمه عاشور والطبطبائي والبابطين والعتيبي وطلبوا له صفة الاستعجال

4 نواب: الطعن أو التشكيك في المواطنة أو الهوية من ضمن جرائم قانون حماية الوحدة الوطنية

صالح عاشور

عمر الطبطبائي

خالد العتيبي

عبدالوهاب البابطين

قدم النواب عمر الطبطبائي وصالح عاشور وعبدالوهاب البابطين وخالد العتيبي اقتراحا بقانون بإضافة تعديل على المادة الأولى من القانون رقم 19 لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية مع إعطائه صفة الاستعجال.. وجاء في الاقتراح ما يلي:

1 ـ إضافة العبارة التالية للمادة الأولى وهي «أو الطعن أو التشكيك بالهوية الوطنية».

2 ـ لتصبح المادة الأولى بعد التعديل كالآتي:

يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة (29) من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية الى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب أو الطعن والتشكيك بالهوية الوطنية والمواطنة أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض أو إذاعة أو نشر أو طبع أو بث أو إعادة بث أو إنتاج أو تداول أي محتوى أو مطبوع أو مادة مرئية أو مسموعة أو بث أو إعادة بث اشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه أن يؤدي إلى ما تقدم.

كما تسري أحكام الفقرة السابقة على كل شخص يرتكب خارج اقليم دولة الكويت فعلا يجعله فاعلا اصليا أو شريكا في الجريمة إذا وقعت كلها أو بعضها في إقليم دولة الكويت.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي:

قانون الوحدة الوطنية يهدف الى منع ما من شأنه بث الفرقة والضغينة وإثارة الفتنة والبغضاء بين أفراد المجتمع لأن المحافظة على النسيج الاجتماعي والوطني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والمحافظة عليه تقع على عاتق الجميع، لذلك تمت اضافة الفقرة التالية «أو الطعن والتشكيك بالهوية والمواطنة» إلى المادة الأولى من القانون رقم 19 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء لما لها من أهمية تتماشى مع غرض تلك المادة وذلك من خلال منع من يريد نشر الكراهية وتفريق المجتمع الكويتي وضرب أهم مكوناته من خلال نشر وبث إشاعات مغرضة والطعن بأعراض الناس عبر الطعن والتشكيك بالهوية الكويتية والمواطنة.

أيّد تشكيلها عدد كبير من الأعضاء بهدف إقرار القوانين المعلقة

كتلة نيابية للتصدي للأزمات

رشيد الفعم

نحو مسار سياسي جديد عنوانه التعاون بين السلطتين، خصوصا بعد تحصين عضوية النواب الحاليين من قبل المحكمة الدستورية ورفض الطعن ببطلان مجلس الأمة، تداعى غير نائب لبلورة فكرة يكون عنوانها صد أي تأزيم سياسي مقبل والمضي قدما نحو انجاز القوانين والتشريعات العالقة وتحييد أي فتيل أزمة مقبلة.

مصدر نيابي كشف لـ«الأنباء» أن اكثر من نائب طرحوا فكرة تكوين كتلة برلمانية غير معلنة تتفق على هذا النهج الجديد للمساعدة على تنفيذ البنود العالقة في جدول أعمال المجلس.

وبين المصدر أن الكتلة التي بارك قيامها عدد كبير من النواب حتى الآن جاءت بعد حكم المحكمة الدستورية بصحة موقف مجلس 2016 حيث عقدت اجتماعات ثنائية وثلاثية لبلورة الفكرة.

وأوضح المصدر أن الهدف من إنشاء الكتلة الالتفات نحو القضايا المهمة وإنجاز القوانين التي كان هاجس إبطال المجلس سببا في تأخيرها وأيضا أن تكون أداة وصل بين النواب انفسهم في حال أي تأزيم سياسي ومحاولة تقنين الاستجوابات قدر المستطاع مع إمكانية تشكيل لجان تحقيق في اي موضوع يكون محل جدل سياسي.

وقال المصدر ان في الفترة المقبلة ينتظر الشعب الكويتي الكثير من الإنجازات وعلينا ان نتعاون مع السلطة التنفيذية لتحقيق طموحات الشعب وان نبتعد عن كل ما يؤثر في العلاقة بين السلطتين.

وذكر أن هناك اجتماعات تنسيقية سيتم الترتيب لها لضم اكبر عدد ممكن من النواب واجتماعات جانبية للإعلان عن الكتلة أو أن يكون عملها هادئا بعيدا عن الضوضاء.

الجيران: نجاح رئيس الحكومة في تخطي الاستجوابين نجاح للكويت والعمل النيابي

د.عبدالرحمن الجيران

قال النائب السابق د.عبدالرحمن الجيران ان نجاح سمو رئيس الوزراء في تخطي الاستجوابين هو نجاح للكويت والعمل النيابي.

وأضاف الجيران ان نجاح رئيس الحكومة هو نجاح أيضا للصالح العام على الخاص ونجاح للعقل على التهور ونجاح للحكمة والتدرج والعمل على الخمول والاتهام والكسل.

سألت عن إعادة مدير مالي وافد في إحدى التعاونيات يشتبه في اختلاسه أموالاً

الهاشم: هل ستحلل عينات من الأسماك النافقة بالخارج؟

صفاء الهاشم

ما تفاصيل خطة شركة المشروعات السياحية لبيع أصولها أو التنازل عنها

كما وجهت الهاشم سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس المجلس الأعلى للبيئة جاء فيه: تم اكتشاف آلاف الأسماك النافقة على جون الكويت خلال شهر أبريل 2017. يرجى إفادتي بالآتي: هل شاركت جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في أخذ عينات من الأسماك النافقة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بالآتي: متى تم أخذ هذه العينات؟ وما التحاليل التي أجريت عليها؟ وما نتائج هذه التحاليل؟ وإذا كانت الإجابة بلا لماذا هذا التقاعس حتى الآن؟

ما رأي القائمين على هذه التحاليل في أسباب نفوق الأسماك؟ ومتى تم الانتهاء من اجراء التحاليل؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للبيئة مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية منذ اكتشاف كمية الاسماك النافقة؟ وهل سيتم ارسال عينات من الاسماك النافقة للخارج للتحليل؟ مع تزويدي بنسخة من هذه التحاليل والتقرير النهائي؟

ما الخطط الاحتياطية المتخذة لتفادي تكرار ظاهرة نفوق الاسماك في المياه الكويتية؟ كما وجهت سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه: نمى إلى علمي عن توجه شركة المشروعات السياحية لبيع اصولها او التنازل عنها وفق خطة ممنهجة ودراسة اعدت من اجل ذلك.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

بيان تفاصيل الخطة مع بيان مدتها، ومن سيقوم على تنفيذها؟

ما الآلية المقترحة لضمان تطوير العمل والارتقاء بالشركة مع منع الاستيلاء على أصولها الثمينة والمدرجة لصالح من يخطط للاستحواذ عليها ضمن استغلاله للخطة المقترحة؟

نسخة من الخطة والتصور العام لها. هل تم تأسيس أية شركات جديدة تابعة أو زميلة لشركة المشروعات السياحية منذ تاريخ تعيين الرئيس التنفيذي الجديد في عام 2015 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بالأسباب التي دعت لتأسيس هذه الشركات؟ وما اهداف ذلك وغاياته؟ مع تزويدنا بنسخة من عقود تأسيسها وتراخيصها مع بيان مؤسسيها (المساهمين فيها ـ رؤوس اموالها ـ اغراضها ـ المديرين المخولين لها)، وإذا كانت الإجابة بلا، هل هناك اي نية لتأسيس شركات اخرى جديدة تابعة او زميلة لشركة المشروعات السياحية؟

ووجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه:

تنامي الفساد الواضح والسرقات في الجمعيات التعاونية اصبح امرا مخيفا ورهيبا وبالذات بتواجد عدد كبير من الوافدين ومن جنسية عربية تحديدا ثبتت على مدى السنوات كمية سرقاتهم، اختلاساتهم، وكم التسيب في عملهم لذلك يرجى التكرم بالإجابة عما يلي:

ما مدى صحة إعادة وافد يعمل مديرا ماليا في جمعية السلام التعاونية الى عمله بعد ان تم انهاء خدماته وتحويله للنيابة العامة بشبهة اختلاس مالي يصل الى نصف مليون دينار كويتي؟ ان كانت الاجابة بالإيجاب لعودة هذا الوافد الى عمله، يرجى الإفادة عن اسباب مثل هذا القرار وهل تم اتخاذ اي اجراء بعد ان ثبت ان هذا الوافد قد حول مبالغ مالية الى حساب ابنته القاصر؟

ما صحة قيام مجلس الادارة الحالي بعقد اجتماع تم به اعادة التصويت على قرار فصل المدير المالي الوافد وبحضور ممثل عن وزارة الشؤون رغم كل ما شاب عمله من اختلاسات وفروقات وتحويلات لحساب ابنته القاصر؟ وما صحة ان المدير المالي الوافد بعد ان تم انهاء خدماته، قرر البعض من اعضاء مجلس الادارة الحالي، ارجاعه الى عمله وصرف راتب له وإعفاءه من البصمة حتى لا يتم تثبيت غيابه عن العمل؟

ما صحة تقدم المجلس السابق بعدة شكاوى لأكثر من جهة من ضمنها للنيابة العامة ولم يتم اتخاذ ما يلزم قانونيا تجاه المسؤولين عن العجز الثابت بالجرد الذي تم إجراؤه؟ ان كانت الاجابة بنعم، يرجى إفادتي بتفصيل كامل وبالأسماء مع كل الإجراءات المتخذة حيال هذا الامر.

ان كانت الاجابة بلا، يرجى تقديم التبرير الكافي والمنطقي لتفسيركم لاختفاء عجز السوق المركزي بمبلغ 367,819 دينارا كويتيا، وعجز فرع السلام قطعة 2 بمبلغ وقدره 16,704 دنانير كويتية.

ما صحة وجود بضائع بمخزن جمعية السلام لبضائع مجهولة المصدر ولا توجد مستندات خاصة بها من سنوات استلام الفواتير.

ان كانت الاجابة بالإيجاب والتأكيد، يرجى تبرير وجودها بتفسير منطقي ومثبت بدليل ان كانت الاجابة بالنفي يرجى العلم بأن البضاعة مازالت في المخازن.

عسكر: تفعيل أنشطة مراكز الشباب وإقامة الأنشطة والمباريات للفرق الرياضية وخلق المنافسات بينها

عسكر العنزي

تشكيل لجنة لدراسة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار لها على صحتهم ومستقبلهم

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء فيه ما يلي:

لما كانت مراكز الشباب قد أعدت لاستقبال الشباب لقضاء أوقات فراغهم وممارسة هواياتهم وكل أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي، إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أنها أصبحت خالية من تلك الأنشطة ولا يوجد بها غير الطاقم الإداري المشرف عليها، فكانت مراكز الشباب في الماضي ملاذا للشباب الكويتي، حيث كانت هذه المراكز موجودة في أغلب مناطق الكويت وذلك ليقضي الشباب بها أوقات فراغهم وممارسة هواياتهم وتنميتها، إلا أنه الملاحظ أن هذه المراكز قد هجرت أصبحت مقرات خالية ولا يقام بها أي نوع من الفعاليات الشبابية أو الأنشطة.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تفعيل أنشطة مراكز الشباب من خلال إقامة الأنشطة والمباريات للفرق الرياضية وخلق المنافسات بينهما، وأن يكون هناك تعاون وتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للشباب والرياضة بإقامة الأنشطة المدرسية فيها خلال الفترة المسائية وممارسة كل أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي خلال أوقات الفراغ والعطلات الصيفية.

وقدم عسكر اقتراحا آخر جاء فيه: نظرا لتزايد انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة وخاصة انتشارها بين طلاب المدارس الحكومية، ما يعتبر مؤشرا خطيرا جدا.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة القاتلة لشباب الوطن وحفظا على أهم مكونات المجتمع وهم الشباب وحرصا على العمل على توعية المجتمع بشكل مستمر ومكثف، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بشكل مجتمعي من خلال اقامة الفروع لها بكل محافظة والعمل على نشر التوعية اللازمة لمحاربة آفة المخدرات ورصد ميزانية خاصة لها للعمل على مكافحة هذه الآفة الخطيرة على شباب الوطن.

2 ـ قيام وزارة التربية بدور تثقيفي وتوعوي بخطورة تعاطي المخدرات من خلال:

● توعية الطلبة خلال طابور الصباح وبشكل يومي من خلال استضافة مختصين.

● قيام المشرفين في المدارس يوميا بالمرور على الفصول وتوعية الطلبة بخطورة تعاطي المخدرات نفسيا وجسديا على الطالب بشكل مختصر وسريع.

3 ـ إقامة ندوات توعوية لكل مدرسة شهريا تستضيف مختصا يوضح خطورة هذه الآفة على الطلبة.

4 ـ توزيع بروشور يحذر من خطورة تعاطي المخدرات.

5 ـ قيام وزارة الإعلام بدور إعلامي مكثف للتوعية من خطورة تعاطي المخدرات من خلال التلفزيون الرسمي للدولة والقنوات الخاصة (برامج خاصة ـ فلاشات ـ وغيرها من الوسائل الإعلامية).

6 ـ قيام وزارات الداخلية والإعلام والتربية والشؤون بإقامة أسابيع توعوية لكل محافظة يتم تسليط الضوء بشكل كبير على خطورة الظاهرة بالتعاون مع المحافظات.

7 ـ قيام وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بتحديد دروس وخطب خاصة لتوعية الاهالي بخطورة المخدرات وأثرها على المجتمع وكيفية حماية أبنائهم من المخدرات.

8 ـ قيام وزارة الدولة لشؤون الشباب ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة باستغلال المناسبات الرياضية المقامة على أرض الكويت بتوعية الشباب بالحذر من تعاطي المخدرات من خلال رفع الشعارات الخاصة بمكافحة المخدرات.

وقدم النائب عسكر العنزي اقتراحا آخر جاء فيه: يعتبر الشباب عماد المجتمع، فالشباب هم الطاقة الحقيقية لأي مجتمع لتحقيق التنمية والنهضة بجميع مجالات الحياة، فالدول المتقدمة تولي فئة الشباب أهمية في التنشئة السليمة وتحصينهم بالعلم وأنواع المعرفة ليكونوا عنصرا بناء وفعالا في المجتمع، وقامت العديد من الدولة بتنمية الشباب عبر مؤسساتها التعليمية والتربوية والرياضية التي تهتم بالتنمية الفكرية والمعرفة والصحة والبدنية لإعدادهم بشكل سليم ليكونوا عناصر منتجة وفعالة في المجتمع.

وتعد مراكز الشباب إحدى مؤسسات المجتمع التربوية التي تسهم في العناية بالشباب ورعايتهم وتنمية قدراتهم المختلفة، وهي بذلك مكملة لدور المدرسة والأسرة في تنشئة الشباب ولها دور تربوي واجتماعي مهم إذا ما تم استغلاله بشكل متكامل ووفق مناهج تعليمية وتربوية سليمة، ولزيادة تفعيل دور مراكز الشباب باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع التربوية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ زيادة عدد مراكز الشباب من خلال إقامة مراكز جديدة وإعادة تأهيل المراكز الحالية وتوزيعها على محافظات الكويت بما يتناسب مع عدد الشباب.

2 ـ زيادة عدد المشرفين المتخصصين في مختلف الأنشطة وتنمية مهاراتهم عبر برامج تدريبية وتربوية متخصصة.

3 ـ تفعيل الأنشطة غير المفعلة في مراكز الشباب وذلك لإعطاء الشباب حرية اختيار النشاط الذي يناسب هواياتهم ورغباتهم.

4 ـ زيادة الدعم المادي والمالي لمراكز الشباب والاهتمام بالعاملين فيها ماديا لتشجيعهم على العمل باعتبارها مراكز تربوية.

5 ـ توفير الأجهزة الفنية اللازمة لعمل بعض الأنشطة كأجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الرياضية والمختبرات اللغوية لتنمية مهارات الشباب.

كما قدم عسكر الاقتراح التالي: تم تأسيس وإنشاء الأندية الرياضية الكويتية حتى تقوم بدور رياضي واجتماعي للشباب الكويتي والأندية فيها من الألعاب الجماعية ككرة اليد والطائرة والسلة وهذه الألعاب تلعب في الصالات المغلقة، ومع التطور العمراني للكويت والزيادة في التعداد السكاني ووجود العديد من المواهب الرياضية، إلا أنه تبين مؤخرا ان الأندية الرياضية تعاني من القصور والعجز في الأماكن المخصصة لتدريبات الألعاب الجماعية للصالات، ومن جانب آخر وزارة التربية والتعليم دورها لا يقتصر على التربية والتعليم فقط بل مطلوب منها الدور الاجتماعي والتوعوي لفئة الشباب ومدارس وزارة التربية والتعليم لديها صالات مجهزة تستخدم خلال ساعات العمل المدرسي فقط.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: ان تقوم وزارة الدولة لشؤون الشباب ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم باستعارة صالات المدارس أو بصفة الإيجار للأندية الرياضية حتى يتسنى لفرق الألعاب الجماعية استغلال الصالات للتمرينات على أن تكون من بعد ساعات العمل المدرسي.

وقدم عسكر اقتراحا آخر جاء فيه: انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها من الأمور الخطيرة التي تعاني منها الآن مختلف الشعوب انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها، وذلك على الرغم من التشريعات الجزائية التي تفرض عقوبات مغلظة على تعاطيها أو الاتجار بها. ومن هذه التشريعات في الكويت القانون رقم 74 لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات والمرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية.

فإن مشكلة المخدرات قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر، وتفاقمت الى حد كبير، ما شغل ولاة الأمور لما تجره من تدهور في الصحة العامة والأخلاق وتعطيل القوى البشرية، بما يصيبها من الوهن والمرض، ودلت الإحصائيات على انتشارها في محيط الشباب ما ينذر بالخطر، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة أيضا مشكلة تعاطي المواد المؤثرة عقليا ومستحضراتها في غير الأغراض الطبية وانتشارها بين الشباب الذين هم عدة الدولة وذخيرتها وطاقتها الانتاجية وحصنها الواقي.

لذلك، كان من الضروري التفكير في الوسائل التي تكفل حماية شبابنا من الانزلاق نحو هذا المستنقع الخطير، ولاسيما أبناؤنا وبناتنا في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها، وهي مسؤولية تقع على جهات رسمية متعددة في مقدمتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية، وجامعة الكويت، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، لدراسة هذه الظاهرة (المخدرات والمؤثرات العقلية) واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار الخطيرة للمخدرات والمؤثرات العقلية على صحتهم ومستقبلهم، ووضع الحلول الكفيلة بمنع هذه الآفات التي تهدد مستقبل الشباب، وإيجاد خطة مشتركة بين الجهات المعنية لمحاربتها والحد منها.